لوحة قيادة مشاريع الاستثمار المصرح بها التي تفوق كلفتها 15مليون دينار خلال الثلاثي الأول لسنة 2023

زيادة بـ 27 % في قيمة الاستثمارات المصرح بها خلال الثلاثي الأول لسنة 2023

بلغ عدد المشاريع المصرح بها لدى الهيئة التونسية للاستثمار خلال الثلاثي الأول لسنة 2023، **12** مشروعا بحجم استثمار جملي يقدر بـ**543,5** مليون دينار، أي بزيادة تناهز **27%** مقارنة بنفس الفترة لسنة 2022 مما سيمكن من إحداث **3179** موطن شغل.

وفيما يلي ورقة تحليلية معمقة حول أرقام الهيئة دون احتساب المشروع الخاص بوحدة إنتاج الإسمنت (بكلفة 950 مليون دينار) المصرح به خلال الثلاثي الأول لسنة 2022:

	مارس2022	مارس 2023	⇑
عدد المشاريع	05	12	%140
حجم الاستثمارات (م د)	427,3	543,5	%27
عدد مواطن الشغل	783	3179	%306

✓ **توزيع المشاريع المصرح بها حسب طبيعة الاستثمار:**

تشمل المشاريع المصرح بها إلى حدود شهر ماس 2023 عمليات توسعة لمشاريع قائمة الذات وعمليات إحداث لمشاريع جديدة، حيث بلغ عدد مشاريع الإحداث **08** مشاريع، وهو ما يمثل **67 %** من عدد المشاريع المصرح بها وبحجم استثمارات بلغ **434 مليون دينار** أي بنسبة **80%** من حجم الاستثمارات الجملية المصرح بها، وهو ما يعتبر **مؤشرا إيجابيا** يعكس مدى تحسن نسق الاستثمار وتسجيل فرص جديدة للاستثمار ستمكن من خلق **2416** موطن شغل.

في حين بلغ عدد مشاريع التوسعة **04** مشاريع لتمثل بذلك **33%** من عدد المشاريع المصرح بها بقيمة استثمارات جملية تقدر بـ **109,5 مليون دينار** ستمكن من إحداث **763**موطن شغل.

✓ **توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب القطاع:**

تشمل مشاريع الاستثمار المصرح بها خلال الثلاثي الأول لسنة 2023 عدة مجالات:

- **الصناعة:** **08** مشاريع بكلفة استثمار تساوي**344,8**م د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **2530** موطن شغل
- **الطاقات المتجددة:** **01** مشروع بكلفة استثمار تساوي **120,4** م.د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **10** مواطن شغل
- **الفلاحة:** **02** مشاريع بكلفة استثمار تساوي **62** م.د وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **119** موطن شغل.
- **الخدمات:** **01** مشروع بكلفة استثمار تساوي **16,3** م.د وبطاقة تشغيلية تقدربـ **520** موطن شغل.

يحتل قطاع الصناعة الصدارة من حيث عدد المشاريع ويشمل أساسا **مشاريع الصناعات الإلكترونية والميكانيكية** التي تمثل **75%** من حيث كلفة الاستثمارات الصناعية و**82%** من حيث مواطن الشغل المزمع إحداثها في هذا القطاع.

✓ **التوزيع الجغرافي للاستثمارات المصرح بها:**

تتوزع مشاريع الاستثمار المصرح بها خلال الثلاثي الأول لسنة 2023 على 08 ولايات، من بينها **06** مشاريع منتصبا داخل مناطق التنمية الجهوية، أي بنسبة **50%** من حيث عدد المشاريع وبكلفة استثمار تقدر بـ **392,2** مليون دينار، أي بنسبة **72** % من كلفة الاستثمار الجملية وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **1113**موطن شغل أي بنسبة **35%** من مجموع مواطن الشغل.

✓ **توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب نظام الاستثمار:**

تمثل المشاريع التي تتعاطى نشاطها تحت نظام التصدير الكلي**33** % من جملة عدد المشاريع المصرح بها بكلفة استثمار جملية تقدر بـ **234,2** مليون دينار والتي تمثل **44%** من مجموع حجم الاستثمارات المصرح بها وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **2380** موطن شغل، في حين بلغ عدد المشاريع تحت النظام غير التصدير الكلي **08** مشروع بكلفة استثمار جملية تقدر بـ **309,3** مليون دينار وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **799** موطن شغل.

✓ توزيع مشاريع الاستثمار المصرح بها حسب طبيعة المساهمة في رأس المال:

بلغ عدد المشاريع التي يتضمن هيكل تمويلها مساهمة أجنبية في تركيبة رأس المال **06** مشاريع أي بنسبة **50 %** من جملة المشاريع وبكلفة استثمار جملية تقدر بـ **378,4** مليون دينار وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **2459** موطن شغل.

وتعكس الإحصائيات المتعلقة بالمساهمة الأجنبية محافظة الشركاء الاقتصاديين الإستراتيجيين لتونس على الريادة من حيث عدد المشاريع المصرح بها والمزمع إنجازها ببلادنا حيث تحتل فرنسا المركز الأول بنسبة **33%** من جملة المشاريع ذات المساهمة الأجنبية

✓ توزيع المشاريع ذات الأهمية الوطنية:

التعريف حسب قانون الاستثمار عدد 72 لسنة 2016

يعتبر مشروع ذو أهمية وطنية كل مشروع استثماري تتوفر فيه إحدى المعيارين التاليين :

- ✓ كلفة استثمار لا تقل عن خمسين (50) مليون دينار،
- ✓ إحداث مواطن شغل لا تقل عن خمسمائة (500) موطن شغل في غضون ثلاث سنوات من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.

بلغ عدد المشاريع ذات الأهمية الوطنية المصرح بها إلى موفى شهر مارس 2023، **05** مشاريع بزيادة تقدر بـ 67% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 وبكلفة استثمار جملية تقدر بـ **354,7** مليون دينار وهو ما يمثل 65% من مجموع الاستثمارات المصرح بها وبطاقة تشغيلية تقدر بـ **2390** موطن شغل أي بنسبة 61% من مجموع مواطن الشغل المصرح بها.